مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٥) No. (٢) ٢٠٢١

أهمية الإنتاج النفطي في سورية والصادرات النفطية
(دراسة تحليلية– فترة الخطة الخمسية العاشرة)

أ.د. محمد معن ديوب*
أ.م. د. رولا غازي إسماعيل**
ثائر محمد نديم معروف***

(تاريخ الإيداع ١١ / ٤ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢ / ٣ / ٢٠٢١)

□ ملخّص □

يعتبر قطاع النفط والغاز عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، ويلعب هذا القطاع دوراً مركزياً في اقتصاديات الدول وخاصة الدول الصناعية، ويسهم في رسم الاستراتيجيات والسياسيات الدولية، فالنفط هو السلعة الوحيدة التي تُشغّل الآلة الصناعية في النظاميين الاشتراكي والرأسمالي.

إنَّ للنفط دوراً استراتيجياً في الاقتصاد السوري، فقد ساعدَ الدولة على تقويةِ مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية، وعلى تجاوزِ مُختلف أزماتها المالية من خلال مساهمته الفاعلة في الإيرادات المالية العامة، وفي توفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عملت الشركات الوطنية في قطاع النفط والغاز على تحقيق معدّلات مُرتفعة من النمو الاقتصادي، وشاركت في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في مقدمة هذه الشركات الشركة السورية للنفط التي لا تزال شركة رائدة في مجال الصناعة النفطية ليس على مستوى القطر فحسب، يل على مستوى الشرق الأوسط ككل، وشكّلت صادرات قطاع النفط (النفط الخام وبعض المشتقات النفطية) النسبة الأكبر من واردات الحكومة من العملات الصعبة خلال سنوات الخطة الخمسية، إضافة إلى تأمين دخول مبالغ ضخمة إلى خزينة الدولة عن طريق حِصة الدولة من الإنتاج الخاضع للتقاسم، كل ذلك أدى إلى توفير السيولة اللازمة للاستثمار الحكومي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما جسده الباحث في هذه الدراسة وبيّن النتائج التي توصل إليها.

كلمات مفتاحية: النفط الثقيل – النفط خفيف– الإيرادات النفطية – الخطة الخمسية العاشرة.

–

***أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
****أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
*****طالب دكتوراه، في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (2) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (2) 2021

The Importance of Oil Production in Syria and Oil Exports

(Analytical study - the tenth five-year plan period)

Dr. Mhd Ma'en Dayyoub*
Dr. Roula Ismail**
PhD. Student. Thayer Marouf***

(Received 11 / 4 / 2020 . Accepted 2 / 3 / 2021)

□ ABSTRACT □

The oil and gas sector is considered the backbone of contemporary economic life, and this sector plays a central role in the economies of countries, especially industrialized countries, and contributes to shaping international strategies and policies. Oil is the only commodity that operates the industrial machine in the socialist and capitalist systems.

Oil has a strategic role in the Syrian economy, as it helped the state to strengthen its economic, national and regional positions, and to overcome its various financial crises through its active contribution to public financial revenues, and in providing foreign exchange necessary to import the requirements of the economic and social development process.

National companies in the oil and gas sector worked to achieve high rates of economic growth, and participated in the formation of gross domestic product, and come at the forefront of these companies, the Syrian Oil Company, which is still a pioneer in the field of oil industry, not only at the country level, at the level of the Middle East As a whole, the exports of the oil sector (crude oil and some oil derivatives) accounted for the largest percentage of the government's imports of hard currencies during the five-year plan years, in addition to securing huge amounts of money entering the state's treasury through the state's share of production subject to sharing, all of which led to providing the necessary liquidity For government investment in the various economic sectors, this is what the researcher embodied in this study and indicated his findings.

Keywords : Heavy oil - light oil - oil revenues - the tenth five-year plan.

*Professor
Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia-Syria.
**Associated Professor,
Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia-Syria.

*** PhD. Student, Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia-Syria.

مقدمـــة:

لقد لعب قطاع النفط والغاز دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني، حيث شكلت الإيرادات النفطية أكثر من ربع الإيرادات العامة، وساهم هذا القطاع في تمويل الموازنة العامة للدولة، وفي إخفاء بعض الاعتلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وفي تحويل العجز في الميزانية المالية للدولة ولعدة سنوات إلى فائضاً في الميزانيةِ العامة، كما ساعد أيضاً في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر بما فيه الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وقد كانت العائدات النفطية تغطي في جزء كبير منها الخسائر التي تكبدها القطاع العام والقطاع العام الصناعي.

ويُعتبر الاستثمار في قطاع الصناعات الاستخراجية من أفضل التجارب الاقتصادية التي تم تطبيقها على الاقتصاد السوري، وهو ما أكدته بشكل واضح فترة الخطة الخمسية العاشرة – فترة الدراسة، ويُعدّ هذا القطاع العام من القطاعات الحكومية الرئيسية حيث تتولّى المؤسسات والشركات التابعة له، وفي مقدمتها الشركة السورية للنفط Syrian Petroleum Company أهم المراكز الاقتصادية في القطر العربي السوري، سواء من الناحية المادية،(إذ أنَّ إنتاجها من النفط يُشكّل تقريباً ٥٠% من إجمالي إنتاج القطر من النفط الخام والبالغ ٣٨٦,١١١ برميل باليوم في عام ٢٠١٠) (١)، أو من الناحية الاجتماعية، (إذ تستقطب حوالي ١٥,١٠٠ عاملاً موزعين على مديرياتها وفق هيكلها الإداري منظم)، وشكلت صادرات النفط وبعض المشتقات النفطية الإيرادات اللازمة والضرورية لعملية تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مُشكلة البحث:

تتمثل مُشكلة البحث بأن دور النفط في تنمية الاقتصاد السوري قد يتقلص بشكل كبير في المدى المنظور، مما سيخلق أزمة كبيرة في كيفية تمويل الاقتصاد وتطويره، حيث أنّ تصاعد النمو السكاني ونمو الطلب على المشتقات النفطية في سورية يعني: زيادة كبيرة في كمية الواردات من المشتقات النفطية، وبالتالي خروج القطع الأجنبي لتغطية تلك المستوردات، مما يؤدي الى أوضاع اقتصادية صعبة في الداخل السوري، تنعكس آثارها على الحياة الاجتماعية أيضاً، كما أنّ استمرار تقديم الدعم الحكومي لاستجرار كميات من المشتقات النفطية من الخارج، قد يؤدي إلى استمرار العبء على ميزان المدفوعات السوري، ومنه يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث بالآتي:

١- ما أهمية الإنتاج السوري للنفط وصادراته بالنسبة للاقتصاد السوري ؟

٢- هل يعتبر الإنتاج السوري للنفط بنوعيه الخفيف والثقيل كاف لتأمين الطلب والاحتياجات الداخلية ؟

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

١- إن انخفاض الايرادات النفطية سوف يؤثر على تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

٢- يوجد أثر معنوي لعملية استثمار النفط وطنياً والتنمية الاقتصادية.

(١) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام ٢٠١٠ - إجمالي إنتاج القطر من النفط/ إنتاج الشركات.

أهميـة البـحث وأهدافـه:

تنبع أهمية هذه الدراسة من إبراز الموقع الحقيقي للنفط في الموازنة العامة للدولة، وذلك بما يحققه من إيرادات تسهم في رفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركته في الناتج المحلي للقطاع الصناعي السوري، بالإضافة إلى أن بحثنا سيسلط الضوء على عائدات النفط، كمصدرٍ هام ورئيسي في تأمين التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والهيكلية القاعدية، وتمويل مشاريع الطاقة، ودراسة انتاج النفط في شركة وطنية رائدة في مجال الانتاج، هي الشركة السورية للنفط، اضافة الى تحليل اجمالي إنتاجها والانتاج المحلي في هذا المجال النفطي، ومما يزيد من أهمية الدراسة بيان عدة نقاط رئيسية ودراستها، وتأتي في مقدمتها:

- معرفة الوضع الحالي والمستقبلي للإنتاج النفطي ودوره في الاقتصاد الوطني.
- الوقوف على أهمية الإيرادات النفطية ومدى حاجة الاقتصاد المحلي لها في تمويل عملية التنمية.
- تبيان أهمية الدور الذي تلعبه شركات وطنية رائدة في الصناعة النفطية في تحقيق الأمن الطاقي.
- دراسة الانتاج النفطي الخفيف والثقيل للشركة السورية للنفط ومساهمته في تلبية احتياجات السوق المحلية.

منهج البحث:

في هذه الدراسة سنتبع المنهج الوصفي والتحليلي.

-فترة الدراسة (2006-2010) وهي فترة الخطة الخمسية العاشرة.

النتائج والمناقشة:

أولا: واقع الاستهلاك المحلي:

شهد استهلاك النفط في سورية وخاصة استهلاك المشتقات النفطية نمواً مستمراً منذ فترة الثمانينات، ولاسيما في القطاعات الرئيسية المستهلكة للنفط والطاقة والمتمثلة: بقطاع توليد الطاقة الكهربائية، والقطاع الصناعي العام والخاص، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع الاستهلاك المنزلي وغيرها وجميعها تشكل ما يعادل نسبة ٨٠% من مجمل الاستهلاك النفطي في سورية(٢).

وفي الوقت الذي تحقق فيه الدول الصناعية المتقدمة تراجعاً نسبياً في استهلاك المشتقات النفطية، نجد أن استهلاك المشتقات النفطية في سورية بدأ يتصاعد منذ بداية التسعينات معبراً عنه بوحدة "برميل نفط خام" وتحديداً منذ عام 1990، فقد ارتفع الاستهلاك المحلي من 153 ألف برميل باليوم حتى وصل إلى 254 ألف برميلاً باليوم في عام 2006(٣)، ثم تتابعت معدلات الاستهلاك في الزيادة، ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك المحلي، إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمها: زيادة حجم قطاع النقل البري خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لاستيراد مختلف أنواع آليات النقل من الخارج، (بعد أن ظلت لسنوات طويلة محصور استيرادها بيد الحكومة)، وتأسيس العديد من شركات النقل والتسويق السياحي

[٢] . رهبان، عبد الرؤوف، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلد جامعة دمشق، ٢٠٠١- العدد الثاني، ص٢٨٢.
[٣] . د. عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سوريا، دمشق ، ٢٠٠٧، ص١٠.

وبشكل غير منضبط، كل ذلك أدى إلى ارتفاعاً وبشكل كبير في معدلات استهلاك المشتقات النفطية: خاصة الوقود (بنزين، مازوت) حيث أسهم قطاع النقل والمواصلات بزيادة في معدلات الطلب عليها بما شهده من ازدياد كبير بأعداد الآليات خلال تلك السنوات، كما وصل عدد السيارات السياحية فقط إلى 510 ألف سيارة في عام 2008(٤)، مما أنعكس إلى زيادة في الطلب على مادة البنزين لوحدها بمعدل 6% سنوياً(٥).

– يضاف إلى ذلك الزيادة المضطردة في الاتفاقيات وحجم التبادل التجاري الدولي" آليات مرور بالعبور" بين سورية والدول المجاورة: العراق، تركيا، لبنان، والأردن حيث أسهمت هذه الاتفاقيات وبشكل كبير في زيادة الطلب بواسطة قوافل آليات "المرور بالعبور" مستغلة انخفاض سعر المشتقات وخاصة مادة المازوت في سورية، وكذلك إن السعر السائد والمدعوم من قبل الحكومة للمشتقات النفطية أدى إلى زيادة عمليات النقل البري غير الشرعي "التهريب" إلى الدول المجاورة "مثل لبنان على سبيل المثال لا الحصر" نتيجة وجود فروق كبيرة في الأسعار، إضافة إلى ذلك الزيادة المستمرة في استهلاك بقية المشتقات النفطية كالغاز المنزلي بسبب ازدياد عدد السكان وكذلك ازدياد النشاط السياحي لغير المقيمين في نفس الفترة، إلى جانب زيادة استهلاك الفيول وبنسب كبيرة في محطات توليد الطاقة الكهربائية بسبب التوسع العمراني، حيث وصلت الكهرباء إلى جميع أنحاء البلاد وارتفع نسبياً مستوى معيشة الفرد حينها، وتم التوسع في استخدام الأدوات المنزلية والكهربائية لاسيما المستوردة، كما استمر عمل العديد من المعامل التي تعتمد على الديزل كمصدر للطاقة، ويبين الشكل البياني التالي معدلات الاستهلاك النفطي في سورية للفترة من عام 1990– 2015:

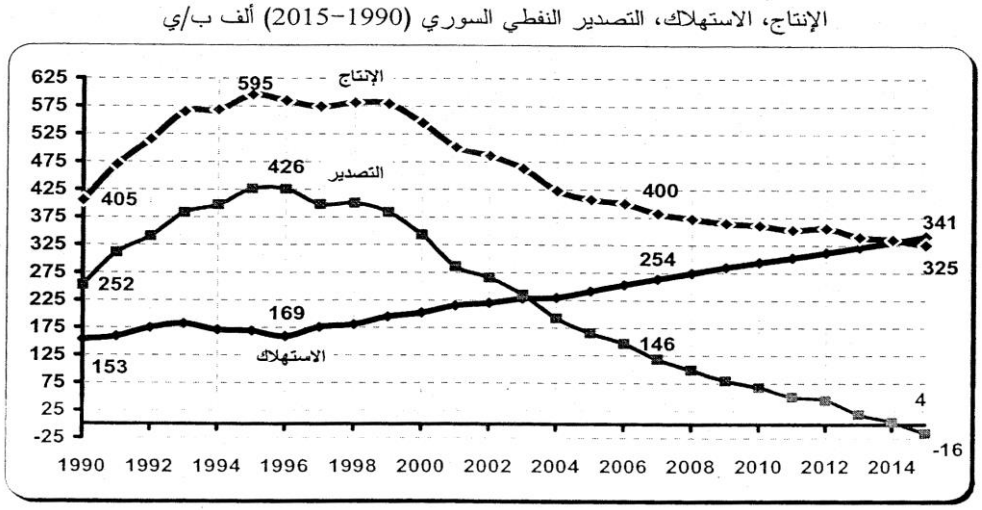

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة 2007

الشكل البياني رقم (1) يبين معدلات الاستهلاك النفطي في سوريا للفترة من عام 1990– 2015

نلاحظ هنا من الشكل السابق أن نمو الطلب على المنتجات النفطية بقي مرتفعاً ومتزايداً بشكل عام حتى عام 2015 وإن اختلفت نسب نمو الطلب وبشكل متفاوت على المشتقات النفطية، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين؛ المرحلة الأولى: هي مرحلة النمو المستمر من عام 2004 وحتى 2011، والثانية: مرحلة الاستقرار من عام 2012 وحتى 2015، حيث تم بالمرحلة الأولى تسجيل ارتفاعاً مستمر في معدل نمو الطلب على استهلاك المشتقات النفطية

٤ . تقرير صادر عن وزارة النقل - مديرية الإحصاء، دائرة تسجيل المركبات، التقرير السنوي لوزارة النقل لعام ٢٠٠٩.

٥ . هيئة تخطيط الدولة، مديرية التخطيط الاقتصادي، كتاب واقع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٧.

حوالي 5% سنوياً، واستمرار نمو الطلب عليها وحتى بعد قيام الحكومة برفع سعرها عدة مرات وبشكل خاص لمادة المازوت، ثم في المرحلة الثانية انخفض معدل نمو الطلب عليها وأصبح مستقر نسبياً خاصة بعد توجه الحكومة للاعتماد على الغاز الذي أصبح يلعب دوراً متنامياً في توليد الطاقة بالقطر، وتم في هذه المرحلة تحويل عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية في القطر لتعمل على الغاز بدلاً من الفيول(٦)، في حين كان الاستهلاك المحلي من النفط يرتفع سنوياً بمقدار 4% وذلك قبل إدخال الغاز لتشغيل المحطات الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية، وبعض المنشآت الأخرى[٧].

ومن الملاحظ من الشكل السابق أن نقطة التعادل بين الإنتاج والاستهلاك كانت ولمرة واحدة فقط في عام 2013 حيث كان الاستهلاك قد تجاوز حينها مستوى 335 ألف ب/ي، وانعكست كميات الإنتاج والاستهلاك بشكل واضح وكبير على التصدير، فقد كانت تصدر سورية في السابق وتحديداً في عام 1971 كمية من النفط تقدر بحدود 72 ألف برميل يوميا (كانت مجمل هذه الكمية من النفط الخام الثقيل)، ثم ازدادت بعدها الصادرات النفطية مع زيادة الإنتاج، حتى وصلت في عام 1990 إلى 252 ألف ب/ي، (منها 54 ألف ب/ي نفط ثقيل، و121 ألف ب/ي نفط خفيف، و 77 ألف ب/ي منتجات نفطية مكررة)(٨).

ويمكن القول بأن تغيير مستويات الإنتاج وكميات الاستهلاك، يؤثران بشكل مباشر على مستويات الصادرات النفطية، وهناك تناسب طردي بين كمية الصادرات النفطية والعوائد النفطية المحققة(٩)، وبالتالي فإنَّ ازدياد كميات الصادرات النفطية يؤدي إلى ازدياد حجم العوائد النفطية المحققة من القطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (والعكس صحيح)، وبالتالي يتوجب على الإدارة النفطية إتباع خطة اقتصادية رشيدة للمحافظة على مستويات متقاربة من التصدير بما يحقق استقرار نسبي في الحصول على القطع الأجنبي، ومما لاشك فيه أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل استهلاك الطاقة، هي علاقة وثيقة ويعبر عنٍ هذه العلاقة بمقياس (الكثافة الطاقوية) أي **عدد وحدات** الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي، وإنَّ تغيّر النسبة يعني التغيّر في الكثافة الطاقوية التي ترتبط بمستوى تطور الاقتصاد، وتعتبر سورية كغيرها من أغلب الدول النامية في مرحلة النمو الاقتصادي، حيث ترتفع فيها معدلات استهلاك المشتقات النفطية، وأدت زيادة الاستهلاك إلى زيادة المستوردات من مادة المازوت كنتيجة حتمية في ضوء محدودية طاقات التكرير الحالية، وقد كان معدل الكثافة الطاقوية في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٢ في حدود ٥%،(١٠) في حين أنه ارتفع بعد ذلك إلى ما يقارب ٧% (١١) وهي نسبة تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعبر عن مؤشرين أساسيين في الاقتصاد، وهما:

- تخلف تكنولوجيا الإنتاج من جهة.
- الزيادة في معدلات الهدر والفاقد بنوعيه التجاري والفني من جهة ثانية.

---

٦) د. عربش، زياد أيوب- **السياسات النفطية في سورية**- دمشق- 2007، ص14.

٧) د. حبيب. مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٦، ص٤٠٧.

٨) نفس المرجع السابق/ د. عربش، زياد أيوب- السياسات النفطية في سورية- دمشق- 2007، ص19.

٩) تمت الدراسة التفصيلية لقيم صادرات، وصادرات النفط الخام السوري بنوعيه الخفيف والثقيل خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، لاحقاً في: بند رابعاً: صادرات النفط والمشتقات النفطية ص١٥.

١٠) و ١١) د. عربش، زياد أيوب، **قطاع الطاقة في سوريا**، الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دمشق ٢٠٠٨، ص١١.

الأمر الذي يدعو إلى التركيز على موضوع ترشيد الاستهلاك والعمل على تحديث الطرق التكنولوجية المستخدمة وخاصة في المعامل، وفي محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي وسائط النقل المستخدمة.

وشملت زيادة الطلب في الاستهلاك جميع أنواع المشتقات النفطية إضافةً إلى الفيول الذي توسعت معامل انتاج الطاقة الكهربائية في استخدامه نظراً لانخفاض ثمنه نسبياً مقارنة مع المازوت، وبحسب الورقة السورية المقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن في عام 2006 قدرت الزيادة في معدل استهلاك مادة المازوت بحدود 8.31% سنوياً، ويبين الجدول التالي تطور الطلب المحلي لعامي2009 و2010 للمواد: البنزين والمازوت والفيول والزيوت المعدنية، والغاز السائل كما يلي:

الجدول رقم (1) جدول مقارنة استهلاك المشتقات النفطية محليا (الوحدة: ألف طن)

البيان	المازوت (الديزل)	البنزين	الغاز السائل LPG	زيوت معدنية	الفيول	المجموع
2009	5347	1675	831	50.5	6003	14922.8
2010	5523	1802	845	54.1	5140	13312.1

المصدر: مديرية التخطيط، هيئة تخطيط الدولة، تقرير استهلاك المشتقات، دراسة غير معدة للنشر، دمشق.

- وقد بلغت كمية مادة المازوت المستهلكة في عام 2010 حوالي 5523 ألف طن، مقابل 5347 ألف طن في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة 176 ألف طن بما يعادل نسبة زيادة بمقدار 3%.
- كما بلغت كمية مادة البنزين المستهلكة في عام 2010 حوالي 1802 ألف طن، مقابل 1675 ألف طن في عام 2009، أي بزيادة 127 ألف طن بما يعادل نسبة 8%.

ثانيا – الإنتاج النفطي وصافي الناتج المحلي: بدأ إنتاج النفط في سورية فعلياً في عام ١٩٦٨ بطاقة إنتاجية تقدر ب ٢٠ ألف برميل يومياً، وازداد بشكل مستمر حتى وصل إلى ذروته ٦١٥ ألف برميل يوميا في عام ١٩٩٥ ولعدة أسابيع، وفي معظم أشهر عام ١٩٩٦ كان وسطي الإنتاج يقدر بحدود ٦٠٠ ألف ب/ي. إلا أنه عاد وانخفض إلى ٥٠٠ ألف ب/ي في عام ٢٠٠١، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى ٤٠٧ عام ٢٠٠٥، وإلى ٣٨١ ألف ب/ي في عام ٢٠٠٨ ، ثم إلى ٣٨٦.١ ب/ي في عام ٢٠١٠ (١٢).

ويتوزع إنتاج النفط في سورية بين انتاج الشركة الحكومية وهي السورية للنفط، وبين انتاج الشركات العاملة (شركات القطاع المشترك)، حيث استقر إنتاج الشركة السورية للنفط حول ١٦٠ ألف ب/ي في عقد التسعينيات، لكنه تحسن تدريجياً حتى وصل إلى ١٩١ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦ ، والى ١٩٢.٩ ألف ب/ي عام ٢٠١٠ (من نفط ثقيل وخفيف وحصتها من نسبة تقاسم الإنتاج من المكتشفات) وذلك نتيجة عمليات التطوير في بعض الحقول التابعة لها. وتهدف وزارة النفط حالياً إلى تطوير الإنتاج في الحقول التابعة للشركة السورية للنفط؛ في سباقها مع الزمن، لمعاكسة انحدار مستوى الإنتاج، والوصول إلى معدل ٢٢٠ ألف ب/ي في السنوات القليلة القادمة، وتعزيز جبهة الاستكشاف والتطوير (١٣).

لكن مستوى إنتاج الشركات العاملة (الفرات ودير الزور) يعكس انخفاضاً مستمراً منذ عدة سنوات، فازدياد إنتاج شركة الفرات، منذ بدايته في عام ١٩٨٥ وبشكل مستمر، حتى الوصول إلى ذروته عام ١٩٩٣ إلى ٤٠٩ آلاف

١٢) واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة 2000 - 2010 .
١٣) المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط- مديرية التخطيط - إنتاج النفط الخام، 2009-2010.

ب/ي، ثم بدأ بعد ذلك بالانخفاض المتواصل، ليصل إلى ١٧٥ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، ثم إلى ٩٨.٧١٢ ألف ب/ي عام ٢٠١٠ ، ثم إلى ٧٠ ألف برميل باليوم في بداية ٢٠١٢. (مديرية عمليات شركة الفرات للنفط)، وكذلك انتاج شركة دير الزور للنفط؛ والتي بدأت إنتاجها عام ١٩٩١ بـ ٨ آلاف ب/ي، وصل إلى ذروته عام ١٩٩٩ إلى ٦١ ألف ب/ي، ثم انخفض تدريجياً حتى وصل إلى ١٤ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، واستمر الانخفاض بشكل طفيف في السنوات التالية (١٤).

كما يتأثر الإنتاج النفطي السوري بعوامل متعددة أهمها: **سعر النفط العالمي** (حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط عالمياً إلى: ارتفاع في عوائد الآبار المنتجة، وتأخير خروج عدد منها من عملية الإنتاج، وزيادة الاحتياطي القابل للإنتاج من خلال إمكانية استخدام طرق الاستخلاص المدعم والمعزز والحفر الأفقي التي تحتاج إلى استثمارات أكبر)، كما يتأثر الإنتاج **بتطور معامل الاستخلاص** في حقول الإنتاج (حيث إن الاحتياطي الجيولوجي أكبر بكثير من الاحتياطي القابل للإنتاج، ومعدل الاستخراج في بعض الحقول لا يتجاوز 15–20%، وإن زيادة هذه المعدلات بنسب بسيطة (5% مثلاً)، يمكن أن تؤخر هبوط الإنتاج إلى عدة سنوات)، إضافة إلى عقود الاستكشاف الجديدة/ واستراتيجية الشركات الأجنبية في المنطقة وفي سورية وكذلك سياسة الطاقة والخطط والسياسات الاقتصادية في سورية.

وفي جانبٍ آخر، يمكننا ملاحظة تطور مساهمة صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنا النفط والغاز) بالنسبة إلى صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين بشكل عام وبتكلفة عوامل الإنتاج وذلك خلال الفترة من عام 2007 وحتى عام 2010 وبالأسعار الجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يبين مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنا النفط والغاز) في صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (١٥) (القيمة: مليون ليرة سورية)

العام	صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين	صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنا النفط والغاز)	نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين
2007	950245	275152	**%77**
2008	1006431	264984	**%79.46**
2009	1017619	248905	**%71.03**
2010	1105581	296760	**%74.44**

نلاحظ من الجدول السابق أن قطاع النفط والغاز يهيمن بشكل رئيس على قطاع الصناعة والتعدين في الاقتصاد السوري ويسهم مساهمة فعالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصلت نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنا النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين إلى ذروتها وهي

١٤) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2010- 2012.

١٥) هيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، **المجموعة الإحصائية**: صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع الصناعات الاستخراجية بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية، المجموعات الإحصائية للأعوام (٢٠١٠ -٢٠١١)، **جداول** ٥/١٣ .(النسب من إعداد الباحث).

79.46% في عام 2008 وذلك بسبب دخول عدد من الشركات العاملة بمجال النفط والغاز في مرحلة الإنتاج، وانخفضت نسبيا في عام 2009 بسبب وجود بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالإنتاج ومستلزماته، ثم عاودت الارتفاع في عام 2010 لتصبح 74.44%، وهذا يدل على مكانة وأهمية قطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة النفط والغاز في الاقتصاد السوري، ويدل بالوقت نفسه على ترهل القطاع الصناعي العام والخاص وضعف مشاركته في العملية الإنتاجية.

ثـالثـاً: إنتاج الشركة السورية للنفط: نستعرض كميات الإنتاج النفطي المحلي من خلال انموذج لشركة محلية رائدة ومتخصصة في انتاج النفط وهي الشركة السورية للنفط، والتي تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 1974، والتي حققت كمياتها المنتجة على مدى عقود دورا مهما في دعم عملية التنمية للاقتصاد الوطني.

حيث تحتل الشركة السورية للنفط (Syrian Petroleum Company–SPC) أحد أهم المراكز الاقتصادية في القطر العربي السوري سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث تشكل إيراداتها من الناحية المادية أكثر من ٥٠% من إيرادات الدخل القومي السوري.

ومن الناحية الاجتماعية تستقطب ما يقارب/15000/ خمسة عشر ألف عامل موزعين على مديرياتها وفق هيكل إداري منظم، وتقدم لهؤلاء العمال ولأسرهم كافة الخدمات الاجتماعية والسكنية، والرعاية الصحية. وتتولى الشركة السورية للنفط مسؤولية إدارة كافة

الأعمال المتعلقة بصناعة واستخراج النفط والغاز، بدءاً من أعمال البحث والتنقيب وانتهاءً بأعمال ضخ النفط والغاز ضمن خطوط وأنابيب إلى المصافي المحلية ومنها إلى الموانئ بهدف التصدير، مروراً بكافة عمليات الاستكشاف، الحفر، الدراسات الخزنية، الإنتاج، والتجميع والتطوير.

وفي مجال الاستكشاف: قامت الشركة السورية للنفط منذ تاريخ تأسيسها بالمشاركة والإشراف على وضع الخارطة الجيولوجية للقطر "بموجب عقد التعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق"، وتنفيذ كافة عمليات المسح الثقلي والمغناطيسي لكامل مساحات القطر مما أسهم في توجيه أعمال المسح السايزمي بكثافات مختلفة، ووفق درجات المأمولة البترولية بحيث تراوحت الكثافة بين [٠.٣–٢.٥] كم/كم٢، وقد تمّ التوصل من خلال هذه الأعمال إلى ما يلي:

أ – توضيح البنية الداخلية للغطاء الرسوبي وتحديد سماكته في مختلف مناطق القطر.

ب – وضع مخطط لبنية القاعدة البلورية.

ج – رسم الحدود العامة لمختلف الوحدات التكوينية وربط نتائجها مع الأعمال الجيوكيميائية والأعمال الجيولوجية لتحديد مأمولية هذه الوحدات بترولياً.

د – إنشاء المقاطع السايزمية – الجيولوجية التي ساعدت في توضيح الشكل التركيبي لمختلف التكوينات تحت السطحية، وقراءة تاريخ التطور الجيولوجي.

هـ – اكتشافات مهمة جدا للمئات من التراكيب تحت السطحية والمأمولة نفطياً .

وعملت الشركة السورية للنفط على تنفيذ العديد من أعمال الحفر الاستكشافي والإنتاجي في كافة أرجاء القطر، إلا أنه وبسبب اكتشاف النفط والغاز التجاري في أواسط وشرق وشمال شرق القطر فقد تركزت أعمال الحفر ضمن هذه

المناطق المكتشفة، وتأسيس الشركة السورية للغاز(١٦) التي تقوم بتجميع واستثمار الغاز الطبيعي، والقيام بالعديد من المهام، أبرزها تشغيل المنشآت الغازية: معامل غاز في مناطق السويدية و الجبسة ومشاريع غاز عودة وحمزة والمنطقة الوسطى، وتشغيل خطوط أنابيب نقل الغاز: خط أنابيب غاز الجبسة– حمص، وخط أنابيب غاز تدمر– حمص– زيزون، والإشراف على تشغيل وتوزيع منتجات المشاريع الغازية في القطر، والإشراف الفني على المنشآت الغازية التابعة لجميع شركات عقود الخدمة، كمعمل غاز حقل العمر التابع لشركة الفرات للنفط وخطوط نقل الغاز منه، والإشراف على تنفيذ المشاريع الغازية في القطر، والتخطيط والإعداد لمشاريع الغاز المستقبلية سواء الخاصة بإنتاج الغاز أم بتوسيع شبكة نقل الغاز الحالية، إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في مجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي.

ومن ناحية الإنتاج: يمكن القول أن انخفاض الأهمية النسبية للكميات النفطية المنتجة على المستويين الإقليمي والعالمي، لا يعني بالضرورة انخفاض الأهمية النسبية لها على المستوى المحلي والوطني، وهذا واضح من خلال زيادة معدلات الإنتاج اليومي والسنوي خلال فترات الثمانينات والتسعينات، والتي تم تضّمينها في خطط التنمية الاقتصادية في سورية أي في الخطط الخمسية، ولا سيما خطط تنمية قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، إضافة إلى تصدر النفط في قائمة الصادرات السورية كمادة أساسية ورئيسية، مما أسهم في تأمين مستلزمات التنمية من القطع الأجنبي اللازم لمتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيراد مستلزمات الإنتاج. والجدول التالي يبين كميات إنتاج النفط الخام بنوعيه الخفيف والثقيل في الشركة السورية للنفط، خلال فترة الدراسة وهي فترة الخطة الخمسية العاشرة الواقعة بين عام 2006 و 2010 ([١٧]) :

الجدول رقم (3) إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط (الوحدة: برميل نفط)

العام	النفط	مخطط	منفذ
٢٠٠٦	ثقيل	58601165	60190675
	خفيف	4723307	4928590
	حصة الشركة من المكثفات	3225081	4633199
	إجمالي النفط	70815987	69752464
٢٠٠٧	ثقيل	58950956	62633857
	خفيف	5141275	4491930
	حصة الشركة من المكثفات	1698095	2607692
	إجمالي النفط	69763109	69733479
٢٠٠٨	ثقيل	64177209	64350779
	خفيف	4382612	3719399
	حصة الشركة من المكثفات	1204689	1649041

١٦) الشركة **السورية للغاز:** فقد أحدثت بموجب المرسوم التشريعي **رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٣**م كإحدى شركات وزارة النفط وتعمل في مجال تجميع واستثمار الغاز الطبيعي، وتتبع للشركة عدة مديريات، وبموجب **القرار الوزاري رقم/٧٠٢/** تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦م صدر الهيكل التنظيمي للشركة الذي يتألف من ثلاثة عشر مديرية يتكامل عملها لتنفيذ مهام الشركة.

[١٧]) واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال فترة سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط مديرية التخطيط - عامي 2009 و 2010.

	إجمالي النفط	73466522	69719219
٢٠٠٩	ثقيل	65385623	64922295
	خفيف	3174585	3154964
	حصة الشركة من المكثفات	669517	1564603
	إجمالي النفط	72681872	69641862
٢٠١٠	ثقيل	65791723	66302104
	خفيف	2791369	3249801
	حصة الشركة من المكثفات	666813	857290
	إجمالي النفط	69249905	70409195

المصدر: المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط ، مديرية التخطيط، 2009، 2010 .

ونلاحظ من الجدول السابق ازدياداً في الكميات المنتجة سنويا من النفط **الخام الثقيل** في الشركة السورية للنفط من/60,190,675/ برميل في عام 2006 إلى /66,302,104/ برميل في عام 2010 أي **زيادة يومية** في الإنتاج من 164,905 برميل باليوم في 2006، إلى 181,649 برميل باليوم في 2010، بنسبة زيادة تعادل 10.15% من انتاجها في عام 2006. كما نلاحظ **انخفاضاً** في الكميات المنتجة سنويا من النفط **الخام الخفيف** في الشركة السورية للنفط من /4,928,590/ برميل في عام 2006 إلى /3,249,801/ برميل في عام 2010، بما يعادل انخفاضاً يومياً بالإنتاج من 13,503 برميل باليوم في عام 2006، إلى 8,903 برميل باليوم في عام 2010، أي انخفاضاً بنسبة 35.06%، ومما سبق يدلنا على أن النسبة الأعلى من نوعية النفط المنتجة من حقول الشركة السورية للنفط هي بمجملها من: **النفط الثقيل**.

يمكن ملاحظة أن إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط من نفط خفيف ونفط ثقيل ومكثفات في عام 2010 يعادل 192,900 برميل باليوم، وهذا الإنتاج يشكل 50% من إجمالي إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 386,111 برميل باليوم (١٨) ، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية والمكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط في الاقتصاد السوري، ولعبت الكميات المنتجة من النفط الخام بنوعيه الخفيف والثقيل دوراً رئيسياً في الاستراتيجية الوطنية والسياسة الاقتصادية للدولة، وأسهمت في تأمين حاجة القطر من الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية، وفي مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر، وفي توليد الطاقة الكهربائية، وشاركت في دور اقتصادي أكثر عمقاً في عملية التنمية الشاملة [١٩]. وفي ما يلي لدينا شكل بياني يوضح إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط في عام 2009 بنوعيه الخفيف والثقيل:

[١٨]) مرجع سابق، واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010 - إجمالي إنتاج القطر من النفط.

[١٩]) تتكون **الإيرادات المتعلقة** بالنفط من ضريبة على الأرباح على إنتاج الشركة السورية للنفط وضرائب على المنتجات النفطية كالتكرير مثلا، ومن الإتاوات وفوائض القيم المضافة على الشركات النفطية.

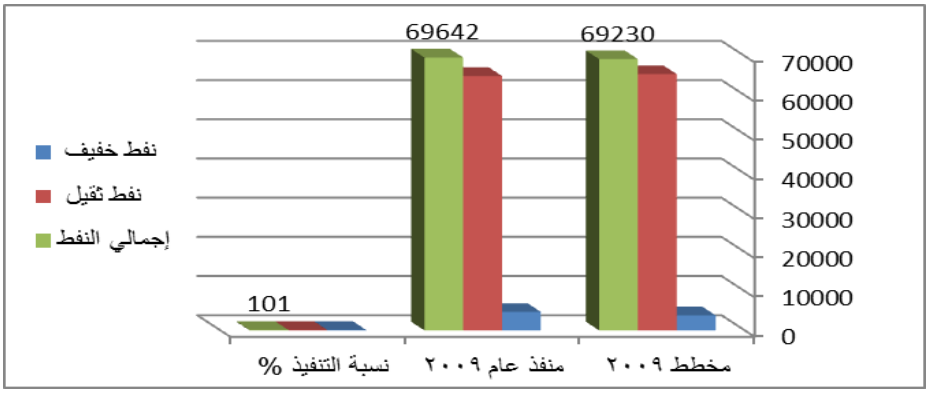

شكل بياني رقم (٢) يوضح إنتاج النفط الخام في الشركة السورية في 2009 بنوعيه الخفيف والثقيل (من اعداد الباحث)

ونلاحظ هنا من الشكل السابق أن نسبة تنفيذ الخطة في عام 2009 لإجمالي إنتاج النفط بنوعيه الخفيف والثقيل مع النفط المكافئ في الشركة السورية للنفط بلغت 99.8%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن معدلات تنفيذ الخطط في الشركة السورية للنفط تقارب معدلات تنفيذ الخطط في كبرى الشركات النفطية العالمية، وكلما كانت بيانات الواقع الفعلي قريبة من الخطط الموضوعة دل ذلك على مقدار نجاح الشركة وحسن إدارة كوادرها، والعمل بروح فريق عمل واحد في مختلف المستويات الهيكلية للشركة من إدارة وفنيين وعمال انتاج و موظفين.

رابعاً: صادرات ومستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية:

يعتبر قطاع التصدير أحد أهم ركائز الاقتصاد السوري، إذ تتمثل أهمية الصادرات في كونها من أهم مصادر استجرار القطع الأجنبي إلى البلاد لتقوية اقتصادها، ومواجهة كل الضغوط المحيطة فيها، وإن مؤشرات الصادرات السورية بشكل عام، تبين أنها تعاني من زيادة بالصادرات الرقمية ونقص الصادرات الفعلية من خلال ظهور حالات التلاعب من قبل بعض المصدرين، وذلك بتضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على فارق السعر المتحصل من قطع التصدير، والتخفيض المصطنع لقيم الواردات لانقاص حجم المستوردات شكلياً بهدف احتكار قطع التصدير، ومن جهة أخرى، يعد من أهم أسباب استمرار الخلل بالميزان التجاري السوري هو **تحرير التجارة** خاصة في عام 2006 وتخفيف القيود على الاستيراد و**تقليص الرسوم** الجمركية وتوفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في قيمة المستوردات تجاوزت 30% في عام 2007 وأيضا **ارتفاع سعر صرف** الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، مما حد من نسبة النمو في كمية الصادرات نتيجة لارتفاع قيمتها بالنسبة للمستوردات، وإلى ارتفاع كمية المستوردات نتيجة لانخفاض قيمتها بالنسبة للمستهلك(٢٠)، كما أن هناك تأثيراً **لانخفاض** الصادرات النفطية في القطاع العام لثلاث سنوات متتالية وازدياد **حجم واردات** القطاع الخاص. وبشكل عام يمكننا القول بأن الوقود والزيوت المعدنية كانت تشكل معظم الصادرات السورية إلا أنها تناقصت لتصل في عام 2010 إلى حوالي 36% من إجمالي قيمة الصادرات السورية [٢١]، وانطلاقاً من ذلك سنقوم في هذا البند بدراسة تطور اجمالي

---

[٢٠]) مركز التجارة الخارجية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٥ عن الموقع: http://www.ftepc.org/main.phps

[٢١]) د. قابقلي ابتهال، دراسة تحليلية لتطور الصادرات السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٦)، العدد(٣)، ٢٠١٤، ص٢٢، نقلاً عن:

إسماعيل .عدنان، دراسة تحليلية لمستقبل الصناعة النفطية في ضوء الإنتاج السوري المتوقع (تجربة شركة مصفاة بانياس) رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف محمود .جامعة تشرين، قسم الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الصادرات والمستوردات بشكل عام، والصادرات والمستوردات النفطية وتحليلها خلال الخطة الخمسية العاشرة وصولاً إلى نتائج الميزان النفطي للفترة المدروسة.

ويتضح من المجموعات الإحصائية للأعوام من 1999-2002 أنَّ الصادرات النفطية السورية كانت تتزايد على الرغم من انخفاض الإنتاج النفطي السوري بشكل عام، وهذا عائد إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، إضافة إلى اعتماد مصفاتي حمص وبانياس في قسم كبير من طاقتهما التكريرية على النفط العراقي الوارد عبر خط الأنابيب، ممّا مَكّن مكتب تسويق النفط من تصدير كميات أكبر من النفط الخام، وذلك في ظل وجود فقط مصفاتي تكرير وغياب الطاقات التكريرية العالية القادرة على تكرير الكميات المنتجة محلياً إضافة إلى الكميات المستوردة عبر الأنابيب، حيث كانت تدخل إلى سورية كميات من المنتجات النفطية من القطر العراقي في الأعوام من 1999-2002 ولكن بعدها أغلقت قوات الاحتلال الأمريكي خط الأنابيب الواصل بين حقول النفط العراقية ومرفأ التصدير السوري في بانياس ، وأوقفت دخول تلك المنتجات النفطية في عام 2003 ♣.

ويقوم قطاع النفط والغاز في سورية على تأمين إيرادات الدولة من القطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تقتضي خطة الدولة على تصدير الفائض من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، مقابل الحصول على القطع الأجنبي الذي له الأثر الكبير على الميزانية العامة للدولة:

(١) يمكن ملاحظة تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات في سورية للفترة من 2005 إلى 2010 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤) تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (الوحدة مليون دولار)

العام	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات النفط الخام	نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية	نسبة صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات
2005	8486	3639	**42.89**	4300	**50.68**
2006	10100	3397	**33.64**	4076	**40.36**
2007	11580	3694	**31.90**	4387	**37.89**
2008	15231	4686	**30.77**	5610	**36.84**
2009	10476	2843	**27.14**	3545	**33.84**
2010	12237	4303	**35.17**	5459	**44.61**

(المصادر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، (بعد تحويل قيمة إجمالي الصادرات السورية إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في كل عام على حده)، قيم صادرات النفط والمشتقات النفطية: من واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية، الصادرات والمستوردات من نشرة التجارة الخارجية السنوية (للأعوام المذكورة)، • **النسب من إعداد الباحث**).

♣- هناك صعوبة في تحديد كميات وقيم النفط التي دخلت إلى سورية عن طريق العراق، والتي كانت بأسعار منخفضة بسبب السعر الخاص الذي أعطي للسوريين من ناحية وانخفاض أجور النقل من ناحية أخرى.

•- **ملاحظة:** قام الباحث باحتساب قيمة إجمالي الصادرات بالدولار بعد الأخذ بعين الاعتبار السعر الرسمي لصرف الدولار مقابل الليرة هو (٥٠) ل.س في أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، و ٤٦.٤٧، ٤٦.٦١، ٤٦.٥٠ على التوالي في أعوام ٢٠٠٨. ٢٠٠٩. ٢٠١٠ بالنسبة للصادرات.

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر مرتفعة بشكل عام، وانخفضت نسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر من 42.89% في عام 2005 إلى 27.14% في 2009 وذلك تبعاً لانخفاض إنتاج القطر من النفط الخفيف، لتعود وترتفع هذه النسبة إلى 35.17 % في عام 2010، وانخفضت أيضاً نسبة صادرات النفط والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات من 50.68% في 2005 إلى 33.84% عام 2009 وهذا الانخفاض يعود إلى توجه الحكومة إلى زيادة كميات النفط المخصصة للتكرير بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب على المشتقات النفطية، لتعود وترتفع النسبة إلى 44.61% في عام 2010، ويُلاحظ أنَّ وسطي نسبة صادرات النفط والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2010 بلغت 40.71% (٢٢).

ومن الجدول السابق نتبين أن صادرات النفط والمشتقات النفطية تحتل **مكانة هامة وأساسية** في جدول الصادرات السورية، ففي عام 2005 تجاوزت نسبة صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية نسبة 50% من إجمالي صادرات القطر، وهذا المؤشر يقودنا إلى استنتاج نقطتين هامتين:

أولا: يدل على مدى أهمية وأساس مساهمة الصادرات النفطية في الميزان التجاري السوري، كما يدل على ضعف صادرات القطر من القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي. وبما أن قيمة الصادرات النفطية مرتبطة بأسعار الصرف، لذلك يمكننا القول أن هذه الأرقام للفترة الواقعة بين 2005-2010 تعكس الواقع بشكل دقيق، وذلك بعد تعديل سعر الصرف الرسمي للدولار ليصبح 50 ل.س بالنسبة للصادرات في عام 2005 وحتى 2007، وبقاء سعر الصرف متقارب 46.47، 46.61، 46.50 في أعوام 2008، 2009، 2010 على التوالي. بينما كان في السابق وقبل عام 2000 سعر الصرف الرسمي للدولار 11.20 ل.س، وبالتالي عندما تم رفع سعر الصرف بالنسبة للصادرات إلى 46 ليرة سورية في عام 2000 أدى ذلك إلى ارتفاع وهمي في قيمة الصادرات النفطية، ومن جهة أخرى يمكننا القول أن ارتفاع أسعار النفط سوف لا يرافقه في أغلب الأحيان زيادة في كمية الصادرات النفطية، إذ أن هذا الارتفاع يعني في الواقع زيادة حقيقة في القيمة الإجمالية للصادرات النفطية.

ثانياً: من ناحية أخرى نجد أن قيمة المستوردات من النفط والمنتجات النفطية خلال نفس الفترة 2005-2010 كان لها تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5) تطور مستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي المستوردات (الوحدة مليون دولار)

العام	قيمة إجمالي المستوردات	قيمة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية	قيمة إجمالي مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية مع مستحقات عقود الخدمة	نسبة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية& عقود الخدمة إلى إجمالي المستوردات
2005	10047	2473	3675	36.58
2006	10626	2883	4029	37.92
2007	13691	4250	5290	38.64
2008	17993	5681	7208	40.06

بشكل عام أدى تعديل سعر صرف الدولار بعد عام ١٩٩٩م إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية ، حيث أصبح السعر الرسمي لصرف الدولار في عام ٢٠٠٥ (٥٠) ل.س بعد أن كان (٤٦) ل.س في عام ٢٠٠٠ ، وقبله كان (١١.٢٠) ل.س وذلك بالنسبة للصادرات.

٢٢) النسب من إعداد الباحث.

2009	15257	1868	3170	20.78
2010	17392	3302	4984	28.66

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2010، (بعد تحويل قيمة إجمالي المستوردات السورية إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في كل عام على حده)، وقيم مستوردات النفط والغاز والمشتقات النفطية من واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، الصادرات والمستوردات من نشرة التجارة الخارجية السنوية (للأعوام المذكورة)، ● النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ نسبة مستوردات النفط الخام إلى إجمالي مستوردات القطر مرتفعة في أعوام 2005، 2006، 2007، وذلك لارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار 50 ليرة سورية بشكل عام، ووصلت نسبة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي مستوردات القطر إلى ذروتها 40.06% في 2008، وذلك بسبب زيادة الطلب على المشتقات النفطية واستجرار كميات كبيرة من المازوت والغاز المسال، كما أن وسطي هذه النسبة خلال كامل فترة الخطة بلغت 33.78%، وسجلت النسبة أدنى انخفاض لها 20.78% في عام 2009 بسبب انخفاض الكميات المستوردة من النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية حيث قامت المصافي بتأمين حاجة السوق المحلية، فضلا عن وجود مخزون من العام السابق.

عموماً حقق الميزان التجاري السوري فائضاً تحول بدءاً من عام 2005 إلى عجز ليتفاقم بعد ذلك من عام 2007 وحتى 2009 وأهم أسباب هذا التفاقم هو العجز الكبير في الميزان التجاري النفطي خاصة في تلك الأعوام ، حيث أن الصادرات النفطية السورية كانت تشكل مورداً أساسياً في الميزان التجاري السوري، خاصةً مع ضعف القدرة التنافسية للمنتجات السورية، وافتقار الصادرات الزراعية والصناعية إلى التنوع، وغياب السلع ذات التقانة المتوسطة او العالية، وتحديداً خلال عام 2009 فقد كان للأزمة المالية العالمية دوراً أساسياً في تراجع قيم الصادرات النفطية، والتي انتقلت آثارها إلى باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية، مؤدية بدورها إلى تراجع واضح في قيم معظم الصادرات.

وبالصورة العمومية إن تصاعد أهمية الصادرات السورية من النفط الخام خلال الفترة المدروسة أدى إلى التخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات من جهة، لكنه من جهة أخرى أدى إلى ازدياد درجة تأثر هذا الميزان بتقلبات سوق النفط العالمية وبالتالي أثر ذلك على الميزان النفطي، لذا كان لا بد من تنويع أكثر للصادرات السورية وزيادة قيمة الصادرات غير النفطية، وذلك للتخفيف قدر الإمكان من حدة هذا التأثر وهو ما نلاحظه بالفعل

• **ملاحظة:** قام الباحث باحتساب قيمة إجمالي المستوردات بالدولار بعد الأخذ بعين الاعتبار السعر الرسمي لصرف الدولار مقابل الليرة هو (٥٠) ل.س في أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، و ٤٦.٦٥ . ٤٦.٨١ . ٤٦.٧٠ على التوالي في أعوام ٢٠٠٨. ٢٠٠٩. ٢٠١٠ بالنسبة للمستوردات. بشكل عام أدى تعديل سعر صرف الدولار بعد عام ١٩٩٩م إلى ارتفاع قيمة المستوردات النفطية ، حيث أصبح السعر الرسمي لصرف الدولار في عام ٢٠٠٥ (٥٠) ل.س بعد أن كان (٤٦.٥٠) ل.س في عام ٢٠٠٠ ، وقبله كان (١١.٢٥) ل.س منذ عام ١٩٩٤ وذلك بالنسبة للمستوردات.

خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، خاصة خلال العامين 2009 – 2010 اللذان يعكسان السياسات الحكومية التي هدفت إلى تنويع الصادرات، خاصة من المنتجات المصنعة، يضاف إلى أن احتياطيات النفط الخام المؤكدة في سورية تتناقص مع ازدياد واضح للاستهلاك المحلي[٢٣].

خامساً النتائج:

١.إن سورية دولة منتجة للنفط، والاستثمار في قطاع الصناعة النفطية كان ناجعا في كافة المقاييس والمؤشرات، وحقق النتيجة المرجوة من عملية استثمار النفط وطنيا" بمختلف المراحل من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتصدير، وعكس فعالية الاستثمار في القطاع النفطي.

٢.أن قطاع النفط والغاز في سورية نال نصيباً من الاهتمام والدعم الحكومي خاصة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحكومية (الخطط الخمسية)، حيث ركزت هذه الخطط على تطوير الصناعة النفطية والغازية بمراحلها المختلفة (المسح، الاستكشاف، التنقيب، الإنتاج، النقل، التكرير، التوزيع، التخزين، وأخيرا التسويق)، إضافة إلى التوسع والتطور الذي لحق بالشركات الحكومية التابعة لقطاع النفط والغاز، لتشكل أعمالها المختلفة بمجملها صناعة نفطية متكاملة تعتبر ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

٣.بالمكانة الاقتصادية الهامة التي يحتلها النفط، فقد ساعد الدولة كثيراً في تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والاقليمية، كما لعب دوراً استراتيجياً في الاقتصاد السوري، ودوراً هاماً في تجاوز مختلف الأزمات المالية وذلك من خلال مساهمته في الإيرادات المالية العامة، وتوفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤.ساعد قطاع النفط والغاز على اخفاء بعض الاعتلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، عندما أسهم في تحويل العجز في الميزانية المالية للدولة ولعدة سنوات الى فائض في الميزانية العامة للدولة، وساعد على مواجهة الطلب المتزايد في القطر على الطاقة عموماً، وعلى الطاقة الكهربائية بشكل خاص، وكانت العائدات النفطية تغطي في جزء كبير منها، الخسائر التي تكبدها القطاع العام.

٥.إن قطاع النفط والغاز يهيمن بشكل رئيس على قطاع الصناعة والتعدين ويسهم مساهمة فعالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية (متضمنا النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين إلى ذروتها في عام ٢٠٠٨ وهي ٧٩.٤٦% ، وانخفضت في عام ٢٠١٠ إلى ٧٤.٤٤%، وهذا يدل على المكانة التي تحتلها الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الترهل الذي يعاني منه القطاع الصناعي بشكل عام، وضعف مشاركته في العملية الإنتاجية.

٦.تشكل الايرادات النفطية مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثر كبير في المالية العامة، بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة بمعدل وسطي بلغ

[٢٣]) عز الدين جوني، لتجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، منشورات سلسلة دار الرضا للمعلومات، دمشق،٢٠٠١، ص٩٨.

٢٥.٤٣% من مجموع الإيرادات الحكومية، مما يؤكد أهمية مساهمة إيرادات قطاع النفط والغاز في دعم المالية العامة للدولة إضافة إلى وجود دور هام للنشاط اقتصادي غير نفطي في الاقتصاد الوطني.[٢٤]

٧.يضم الاقتصاد السوري شركات رائدة على المستوى الإقليمي وتتمتع بمكانة استراتيجية في مجال إنتاج النفط والغاز كالشركة السورية للنفط والتي تساهم في رفد الاقتصاد بالقطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨.إن إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 من نفط خفيف ونفط ثقيل ومكثفات يعادل 192,900 ب/ي، وهذا الإنتاج يشكل 50% من إجمالي إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 386,111 ب/ي، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية والمكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط.

٩.إن الموقع المتميز لسورية في قلب الجغرافية السياسية الإقليمية والذي يربط بين الخليج العربي وأوروبا خصوصاً، سيمكنها أيضاً من لعب دور مهم كبلد عبور، ليس فقط لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة، بل أيضاً للاستفادة من عوائد العبور المتأتية من التصدير عبر خطوط النقل، وهذا يشكل رافداً هاماً لسورية على المدى المتوسط والطويل الآجل، ويسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تفعيل النشاطات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

١٠. إن كل من سبق هو لضمان أمن سورية الطاقوي وتأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز، بما يلبي حاجة قطاعي الكهرباء والصناعة، ويسمح بتخفيف نفقات تطوير الاكتشافات الغازية والنفطية المحتملة.

سادسا المقترحات:

١. اعتماد سياسة تعاقدية أكثر جذباً للشركات الدولية واللجوء إلى التحالفات الاستراتيجية والعقود الابتكارية التي تتناسب مع المعطيات الجيولوجية والاقتصادية، خاصة شركات الدول التي تسعى لتطوير تواجدها الإقليمي (كالشركات الصينية والروسية) بالاستفادة من تمايز استراتيجياتها وموقعها العالمي. واعتماد سياسات جاذبة للاستثمار في مجال التنقيب عن النفط والغاز لتفعيل عمليات المسح السايزمي وعمليات الاستكشاف في المياه الإقليمية السورية.

٢.زيادة الدور المحوري للشركة السورية للنفط وذلك نظراً للأهمية الاقتصادية والمكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها، والاستمرار بمدها بالاستثمارات اللازمة لتحقيق خطط الإنتاج، ووضع برنامج وطني لتحديث البنية التنظيمية والإدارية، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية في الشركة واعتماد نظام حقيقي للحوافز في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والإدارية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير أنظمة العمل والحوافز في قطاع النفط والغاز، بما فيها إصدار تشريع خاص بقطاع النفط لما له من خصوصية ومساهمة بالإنتاج والناتج.

٣.تبرز أهمية تكوين فريق اقتصادي يتمتع بالكفاءات والخبرة لوضع خطة اقتصادية محددة وواضحة المعالم لقطاع النفط والغاز، يتم من خلالها ربط المتغيرات النفطية بالمتغيرات الاقتصادية وتعمل على تحقيق التنمية البشرية بالتوازي مع التنمية الاقتصادية، فالتنمية في هذا القطاع الحيوي تتطلب زيادة في استثمار العنصر البشري، وإن التعليم والتدريب يعتبران من أهم الاستراتيجيات الأساسية المعتمدة في هذا الاستثمار.

[٢٤] هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي - قيم إجمالي الإيرادات - جداول إجمالية للفترة المذكورة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠.

٤.يمكن العمل على تأمين الإمدادات من العوائد النفطية وزيادة حجمها من خلال: تفعيل العلاقات العربية والإقليمية والاستفادة من عوائد مرور خط النفط العراقي وخط الغاز المصري لتمويل عملية الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة العمل على زيادة حجم العوائد غير النفطية كزيادة الإيرادات الضريبية، والبحث عن البديل التمويلي من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي مقدمتها القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

المـراجـع:

١)لسا، اسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة: د.مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق ١٩٩٧.

٢)عبد اللطيف، رشاد أحمد: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، جامعة حلوان ٢٠٠٢.

٣)يوسف، عيسى إبراهيم: الكتاب السنوي للشركة السورية للنفط، عام ١٩٩١.

٤)د.عربش، زياد أيوب، قطاع الطاقة في سوريا، الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دمشق ٢٠٠٨.

٥)منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وقائع مؤتمر الطاقة العربي السابع، الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس، القاهرة، ١١-١٤ أيار ٢٠٠٢م.

٦)حبيب، د. مطانيوس: أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق ٢٠٠٦.

٧)واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال فترة الخطة الخمسية ٢٠٠٦-٢٠١٠- الصادرات والمستوردات.

٨)واقع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، هيئة تخطيط الدولة، مديرية التخطيط الاقتصادي، (الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠).

٩)العمادي، د محمد، تجربة سوريا في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الاصلاح الضريبي، دمشق ١٩٩٤.

١٠) المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠- المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق.

١١) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها، لعام ٢٠١٠- مديرية التخطيط والتعاون الدولي .

١٢) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها. لعام ٢٠٠٩- مديرية التخطيط والتعاون الدولي.

١٣) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية.

١٤) معلا، أحمد: استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، أنشطة وفعاليات الشركة السورية للنفط ٢٠٠٤.

١٥) تقرير صادر عن وزارة النقل – مديرية الإحصاء، دائرة تسجيل المركبات، التقرير السنوي لوزارة النقل لعام ٢٠٠٩.

١٦) رهبان، عبد الرؤوف، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلد جامعة دمشق، ٢٠٠١– العدد الثاني.

١٧) د. عربش، زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية– دمشق– 2007.

١٨) المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط– مديرية التخطيط – إنتاج النفط الخام، 2010–2009.

١٩) عز الدين جوني، لتجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، منشورات سلسلة دار الرضا للمعلومات، دمشق،٢٠٠١.

٢٠) هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي – قيم إجمالي الإيرادات – جداول إجمالية للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠.

٢١) مركز التجارة الخارجية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٥ عن الموقع: http://www.ftepc.org/main.phps

٢٢) د. قابقلي ابتهال، دراسة تحليلية لتطور الصادرات السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٦)، العدد(٣)، ٢٠١٤، ص٢٢، نقلاً عن:

٢٣) إسماعيل .عدنان، دراسة تحليلية لمستقبل الصناعة النفطية في ضوء الإنتاج السوري المتوقع (تجربة شركة مصفاة بانياس) رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف محمود .جامعة تشرين، قسم الاقتصاد والتخطيط ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

1)Securities and Exchange Commission (SEC), Modernization of Oil and Gas Reporting,2010, Jan, RIN 3235-AK00.

2)DEMBOWSKI: Zarys Ogolnej teorii Zasobow Naturalnych,1989, PWN, Warszawa.

3)http://www.bp.com/statistical review,2015,2014,June,BP Statistical REVIEW OF WORLD ENERGY& OIL, Proved reserves

4)AUTY, R. Resource Abundance and Economic Development, (ed.),2001,Oxford University Press.

5)COLGAN, J.D, Petro-Aggression, When Oil Causes War, 2013, Cambridge University.

6)ROBINSON, J And ACEMOGULO, D. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty,2013, Crown Business Publishing.

7)BORTON, B., REDGWELL, C., RONNE, A. and ZILLMAN, D.N. Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment, 2005,Oxford University Press.